



State of Qatar

بيان دولة قطر

الدورة التاسعة والخمسون للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

١٤ - ١٨ سبتمبر ٢٠١٥

فيينا



سعادة السفير فليبو فورمايك

**رئيس الدورة التاسعة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية
للطاقة الذرية**

اسمحوا لي في البداية ان اقدم لكم وللسادة اعضاء المكتب بالتهنئة
لانتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والخمسين للمؤتمر العام ، وأنقدم
بالشكر لسعادة السفير عليار عبد العزيز على ادارته الناجحة للدورة
الثامنة والخمسين للمؤتمر. كما يسعدني ان ارحب بانضمام
(تركمانستان) و(بربادوس) و(انتيغ وبربودا) لعضوية الوكالة.

السيد الرئيس

سنة بعد اخرى يتعزز الدور المحوري للوكالة الدولية للطاقة الذرية
في تقديم الدعم التقني للدول الاعضاء في مجال تطوير التطبيقات
السلمية للطاقة النووية ، ويزداد تميزها كمحفل عالمي لتقاسم المعارف
والتقنيات النووية بين شعوب الأرض ، وتعمق ثقة المجتمع الدولي
بجهودها المستمرة في تنفيذ مسؤولياتها بموجب معاهدة عدم الإنتشار
التي تشكل حجر الزاوية في جهود النظام العالمي لعدم الإنتشار
النووي والركن الأساسي لنزع السلاح النووي الذي هو الهدف الأسماى
لجهود منع الإنتشار النووي.

ووفد دولة قطر يقدر عاليًا نجاحات الوكالة التي تضمنتها تقارير
المدير العام المقدمة الى مؤتمتنا وي يعنيء اmantها ، وعلى رأسها السيد
يوكيأ امانو ، على عملهم المخلص الجاد من أجل رُقي الإنسانية،
وندعو جميع الدول الى بذل المزيد من الجهود لدعم الوكالة الدولية
للطاقة الذرية بالإمكانيات البشرية والمادية الكفيلة بتمكنها من
الإستجابة للطلب المتتصاعد من دول العالم كافة على خدماتها لتسهيل



الاستخدام الآمن والمستدام للطاقة النووية في المجالات كافة ، خاصة وإن خطة التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ التي ستعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الشهر تعول كثيرا على الطاقة النووية وتطبيقاتها السلمية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتخفيف الفقر.

السيد الرئيس

اعتمدت دولة قطر التطبيقات السلمية للطاقة النووية كخيار اساسي وثبتت ضمن خططها المستقبلية للتنمية المستدامة ، في إطار خطة قطر للتنمية (رؤية قطر ٢٠٣٠) وما بعدها ، وأعدت برامج طموحة وواسعة في هذا المجال ، تتضمن تجهيز البنى التحتية التقنية والعلمية والإدارية والتنظيمية بما فيها إقامة أطر تشريعية وتنظيمية مناسبة وتطوير الموارد البشرية . وتنظر دولة قطر إلى التعاون مع الوكالة كعنصر أساسي في تحقيق هذه البرامج والمشاريع ، وبالذات في مجال تطوير القدرات الوطنية وتدريب الكوادر البشرية، والاستفادة من التطبيقات السلمية للطاقة النووية في المجالات التنموية المختلفة، وفي مقدمتها الصناعة، والصحة الإنسانية والبيئة وإدارة موارد المياه ، ودعم البنية التحتية للأمان النووي وخطيط وإدارة المحطات النووية. ونتوقع أن تشهد الأشهر والسنوات القادمة تعاونا فنيا كبيرا بين المؤسسات المعنية في دولة قطر والوكالة للتصدي لهذه الأهداف والمهامات الطموحة.

السيد الرئيس

تعيش منطقة الشرق الأوسط أوضاعا غير مستقرة وعنفا منفلتا تتوالى إإنعكاساته السلبية على مناطق العالم الأخرى ، هذه الأوضاع غير المستقرة تتطلب العمل الجاد لتصحيح الأوضاع وإزالة أسباب التوتر



وعدم التوازن في تنفيذ الإلتزامات الدولية في مجال منع الإنتشار ونزع السلاح النووي . لقد دعونا الى الحل الدبلوماسي والسياسي للملف النووي الإيراني ، ورحينا باعتماد خطة العمل المشتركة الشاملة بين مجموعة ١٤٥ وايران وبقرار مجلس الأمن ٢٢٣١، ورحينا بتعهد الوكالة تنفيذ مهامها بموجب خطة العمل وبموجب خارطة الطريق بأمانة ومهنية وإستقلال وتجدد ، ونتطلع الى التنفيذ الأمين لهذه الإتفاقيات ، وبنفس الوقت نرى أن عملا سريعا وجادا مطلوب الشروع به لتنفيذ التعهادات الواردة في قرارات الشرعية الدولية ، وقرارات مؤتمرات مراجعة معاهدة عدم الإنتشار، المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، خاصة وأن الجمود والنكس الحالي يمثل تهديدا متصاعدا للسلم والأمن الإقليمي والدولي ولمصداقية نظام عدم الانتشار النووي.

وشكرنا السيد الرئيس